والذي يقوي في النفس ان مع اسم للمصاحب مطلقا اي سوا اضيف او افرد وانه منصوب مطلقا وان لامه محذوفة مطلقا اما مع الافراد فلالتقاها ساكنة مع التنوين واما مع الاضافة فتخفيفا او لقيام المضاف اليه مقامها **قوله** والكلمة ثنائية في حال الافراد قال الزرقاني هذا القول مشكل فان مع عندهما موضوع على حرفين انظر الرضي واقول ليس في كلام الشارح ما يدل على انها عندهما موضوعة على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا على انه قد مر عن الحفيد توجيه اعرابها على القول بانها ثنائية **قوله** واعترض بان معا الى اخره المعترض ابو حيان وعبارة بعضهم ورده ابو حيان بان شان الظرف غير المنصرف اذا اخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع فتقول الزيد ان عندك انتهى وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية اذا افردت كما مر في كلام المصنف انها حينئذ تنصب على الحال لكن ادعى بعضهم انها ملازمة للظرفية وجرى عليه اللقاني فلعل كلام ابي حيان مبني على ذلك **قوله** اما بالذات نحو مررت برجل غيرك في كون المغايرة في هذا المثال بالذات نظر لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف انما هو بالعوارض المشخصة كما تقرر في بحث النوع من علم المنطق والاحسن التمثيل كما ياتي عن اللقاني بالحركة غير السكون او نحوه كالانسان غير الفرس **قوله** وليس المراد بالحقيقة ما بعده لم يبين المراد بها هنا وقوله ولا نتقض الى اخره لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادرة لان المتبادر من الحقيقة ما نفاه وورود هذا التركيب على المصنف فالاحسن ما قاله اللقاني وعبارته حقيقة الشي وماهيته ما به الشي هو هو ولا يخفى ان التغاير بين شيين متحقق بينهما في الماهية تارة كقولك الحركة غير السكون وفي الصفات العارضة اخرى كقولك زيد غير عمرو ولعل

المصنف

المصنف اراد بالحقيقة المفهوم **قوله** وخبرها محذوف اعترض بان من شروط الحذف كما في مغني اللبيب ان لا يكون عوضا عن شي قال ومن هنا لا يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان انتهى ومثل كان بقية اخواتها بل ليس احق بذلك لعدم دلالتها على الاستقبال على الحدث دون بقية اخواتها كما نص عليه في الباب الثالث من المغني ولذا قيل بحرفيتها بخلاف اخواتها فان الصحيح انها تدل على الحدث ولا يظهر القول بان خبرها عوض عن مصدرها الا على القول الضعيف فلا ينهض علة منع حذف خبرها وقد يجاب بان ما ذكره في المغني من ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوي وقد صرحوا في باب كان بحذف الخبر وانه ضعيف اوجه ان خيرا فخير وذلك اذا رفع الاول ونصب الثاني لان التقدير ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا **قوله** فيضم بغير تنوين قال اللقاني هو متفرع على كلا الوجهين **قوله** في الابهام قال اللقاني اي الشيوع لان غيرا شايع في كل غير وقبلا شايع في محل قبل وان تخالفا في الاسمية والظرفية **قوله** ونية المضاف اليه اي في المعنى دون اللفظ كما قاله اللقاني وهو ظاهر **قوله** وعلامة رفعها ضمة مقدرة ~~يقتضي انها غير مبنية وقوله في محلها~~ في محلها لا يخفى ما في هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة يقتضي انها غير مبنية وقوله في محلها يقتضي انها مبنية وهذا هو الموافق لقوله بعد لانها ضمة بنا فالصواب اسقاط قوله مقدرة **قوله** اعراب قال اللقاني بنا على نية اللفظ والوجه رفع اعراب لا جره لاستلزامه حذف المضاف وبقا عمله بغير شرطه **قوله** ولا يختصان بالزمان الى اخره مر اول حروف الجر عن ابن اياز وعن المصنف ما ينبغي مراجعته **قوله** ولذا اهمل الى اخره اي لان من عندهم حقيقة في ابتدا الغاية في المكان **قوله** فما عطفت مولى عليه العواطف قال العيني

Copyright © King Saud University